

الطبعة الثانية



عقيدة الشيعة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الأنصاري الفيضي

غاية المأمول الجامعة بين المعقول والمنقول

السيد علي بن محمد دقماق الحسيني
القرن التاسع

✻ المعلومات عن حيات هذا الشريف الحسيني شحيح ، و الظاهر أن أول في تعرّض لترجمته هو الحرّ العاملي في «أمل الآمل»^١ قال عنه: (فاضل صالح، يروي عن الشهيد بواسطتين) ثمّ ترجمه صاحب «رياض العلماء»^٢ حيث تردد في اسمه بدواً و لذلك ترجمه تحت اسمين، ثمّ ألحق الأول بالثاني، و ذكر ذيل الترجمة الثانية كلّ ما عثر عليه ممّا يتعلّق به من اجازات و قراءات و ما إلى ذلك من أخبار متفرقة، و استقى من ترجمته هذه الشيخ آقابزرگ الطهراني ، و من خلالها يمكن تحديد بعض مشايخه و تلامذته والفترة التي عاش فيها، و اليك خلاصة ما ذكره الشيخ الطهراني: (علي بن دقماق زين الدين الحسيني من مشايخ شمس الدين محمد بن محمد الشهير بابن

١. أمل الآمل: ١/ ١٨٨

٢. رياض العمّال: ج ٤/ ٨٢ و ٢٠٠

المؤذن الجزيني ابن عم الشهيد عليه السلام، والنسبة هذه إلى الجد فهو علي بن محمد بن دقماق الشريف الحسيني. كما كتب نسبه في آخر اجازته لعبد الله بن سيف الدين التائب في ظهر «التحرير» للعلامة في ٨٠٦ هـ وصرح في هذه الاجازة بأنه يروي عن زين الدين جعفر بن الحسام عن حسن بن ايوب عن فخر المحققين عن أبيه العلامة. ويروي ابن دقماق هذا عن عز الدين حسن ابن احمد بن مظاهر الذي كتب له فخر المحققين اجازة مفصلة. ويروي عن ابن دقماق هذا زين الدين علي بن محمد بن يونس البياضي مؤلف «الصراط المستقيم». (طبقات أعلام الشيعة: ق ٩ / ص ٩٢).

أقول: هنا أمور ينبغي: التعرض لها:

١ - لم يرد ذكر لتاريخ ولادته ولا وفاته في المصدرين المذكورين وغيرهما سوى أنه كان حياً في النصف الأول من القرن التاسع، ومع ذلك حدد مفهرس مخطوطات مكتبة المجلس الشورى الإسلامي وفاته بسنة ٨٤٠ هـ ولا نعرف المصدر الذي اعتمد عليه.

٢ - نسب صاحب «رياض العلماء» لابن دقماق كتاباً واحداً وهو «نزهة المشتاق في علم الأدب» وقال عنه: (وقد ينقل عنه الكفعمي في كتاب فرح الكرب وفرح القلب). وأما رسالتنا هذه والتي تليها فلم يرد لهما ذكر في جميع المصادر، واعتمادنا في نسبتها إليه ما ورد في بداية المخطوطة من نسبتها إليه.

٣ - هناك خلاف في اسم والده، فقد اختلفت المراجع في ضبطه بين: دقمان و دقان و دقماق، واستقر رأي الأفندي صاحب «الرياض» إلى أن الأخير هو الصحيح، ثم وجه ضبط هذه الكلمة الغريبة بقوله: (لعلها معرب طخماق) التركية العثمانية التي كانت لغتها سائدة و متشرة في بلاد الشام آنذاك.

٤ - اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة والتي تليها على نسخة يتيمة ضمن مجموعة - تجمع كتب ابن دقماق الثلاثة وهي رسالتان و كتاب «نزهة العشاق» - برقم ١٠٦٧ من مخطوطات مكتبة المجلس الشورى الإسلامي بطهران، وهي بخط نسخي كتبها محمد بن إسماعيل سنة ١٠٠٩ هـ (فهرست المكتبة: ج ٣٢ / ٢٠١).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

سبحانك يا موجد العالم من غير مثال، ومدبر الكائنات في أزل الآزال، فلك الحمد على فضلك المترادف المتوال، ولك الشكر على إنعامك والأفضال، والصلاة على ذوات الأنفس المعصومة من الخطأ في المقال والفِعال، خصوصاً النبي المؤيد والرسول المسدد المصطفى محمد وآله خير آل.

وبعد: فقد التمس مني الولد السعيد، الموفق الرشيد، زين الحاج والمعتزمين، عليّ ابن المرحوم الشهيد جمال الدين يوسف بن محمد البحراني أن أملي له مقدمة في علم الكلام، فأجبت مطلوبه مع شغل البال وتشعب الأحوال، وسميتها «غاية المأمول الجامعة بين المعقول والمنقول»، ورتبته على مقدمة وأربعة أركان وخاتمة.

أما المقدمة: فالنفس كمال أول بجسم طبيعي إلى ذي حياة بالقوة، وهي متعلقة بالبدن تعلق العاشق بمعشوقه على ما ذكره الحكماء، فهي إذن ذات كمال، والعلوم راسخة فيها كامنّة تظهر بالاستعمال كما في الدهن الكامن في السمس، والدهن قوة في النفس معدّة لاكتساب العلوم، وهي تتفاوت في الجودة والبلادة، فتارة تكون القوة من الله، وتارة تكون بالاستعداد: إمّا بأكل الأغذية الحارة اليابسة، أو بكثرة المباحثة والمطالعة، وقد تجتمع الثلاثة فيحصل غاية الكمال، فينبغي لكل عاقل أن يجد في الطلب، ويعتقد أنه لم يخلق سدىً، ويصون عمره عن الضياع، فإن الطالب حثيث والعمر لا يعود.

وأما الأركان

فالأول: في التوحيد وهو مبني على فصول.

قاعدة: الوجود ضروري التصوّر، ومن عرّفه فقد أخطأ، إلّا أن يريد تبديل اللفظ بما هو أجلى منه. وهو مشترك بين الموجودات لتقسيمه إلى الواجب والممكن، وزائد على الماهيّة لعدم التكرار في قولنا: (الماهيّة موجودة)، والتناقض لو قيل: (معدومة).

قاعدة: النظر واجب لوجوب شكر المُنعم ودفع الخوف، ووجوبه عقلي وإلّا لزم إفحام الأنبياء من مكذّبيهم.

قاعدة: الدور والتسلسل باطلان: أمّا الدور فهو توقّف كلّ واحد من الشّيئين على صاحبه وهو باطل بالضرورة. وأمّا التسلسل فهو عبارة عن وجود جملة ذات أفراد بينها ارتباط لا نهاية لها، وهو باطل من وجوه:

الأوّل: أنّها قد اشتركت في امتناع الوجود من ذاتها لإمكانها، فموجدتها: إمّا واحد منها فيلزم تأثير الشيء في نفسه وفي علله التي لا تتناهى، أو جملتها فيلزم تأثير الشيء في نفسه أو خارج عنها، فينقطع التسلسل.

الثاني: الجملة قابلة للزيادة والنقصان، وذلك لأنّها أقلّ من ضعفها، وكلّ قابل للزيادة والنقصان فهو متناه.

الثالث: برهان التطبيق المشهور بين العلماء.

قاعدة: أركان الإيمان خمسة: العدل والتوحيد والنبوة والإمامة والمعاد البدني. قاعدة: قسّم بعضهم الصفات إلى ثبوتية وسلبية، وعكس بعضهم في الترتيب؛ وهو: قادرٌ عالمٌ حيٌّ موجودٌ سميعٌ بصيرٌ مريدٌ كارهُ مدركٌ متكلمٌ صادق، والسلبية ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر ولا مركّب ولا يحلّ في شيء ولا يتحدّ بغيره ولا يُرى ولا يفتقر ولا له شريك.

وقال بعضهم: الكلّ سلبي، لأنّه قادر ليس بعاجز، وعالم ليس بجاهل.

وقال بعضهم: هي خمس: ثبوتية محضة مثل: قديم أزلي باقٍ أبدي، وسلبية محضة مثل: ليس بجسم ولا عرض إلى آخرها، وإضافية محضة مثل: خالق

ورازق إلى غير ذلك، ومشاركة بين الثبوت والإضافة مثل: القدرة والعلم، ومشارك بين السلب والثبوت مثل: الغنى والوحدة.
قاعدة: كل ما يمكن أن يتصور في الذهن: إما واجب لذاته وهو الله لا غير، وإما ممكن وهو ما سواه من الممكنات، وإما مستحيل لذاته وهو مثل شريك الباري.
فائدة: الموجود إما قديم وهو الذي لا يسبقه العدم، وإما مُحدث وهو المسبوق بالعدم.

فصل: لما كان العالم لا يخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان، أمّا الحركة فهي عبارة عن الحصول الأول في المكان الثاني فتكون مسبقة بالمكان الأول، والسكون هو عبارة عن الحصول في المكان الأول فهو مسبوق بالسكون، وكل ما كان مسبوقاً بغيره فهو حادث، وأيضاً فكل منهما يعدم بالآخر وكل ما يعدم بغيره فهو حادث، وكان الجسم لا يخلو عنهما، فثبت حدوث الجسم لاستحالة قدمهما.
فائدة: إذا ثبت حدوث العالم، وهو كل ما سوى الله تعالى، ثبت أن له مُحدث بالضرورة.

فصل: مُحدث العالم واجب الوجود، وإلا كان مُحدثاً، فيلزم الدور والتسلسل، وقد تقدّم بطلانهما.

فائدة: كل من صدر عنه فعل: إما مع إمكان أن لا يصدر وهو يسمّى بالمختار، أو مع امتناع أن لا يصدر وهو الموجب كالشمس في الإشراق والتّار في الإحراق.
فصل: لما ثبت أن العالم حادث وأنه أثر الباري تعالى، ثبت أنه قادرٌ مختار، لاستحالة تأخير الأثر عن الموجب وإلا لم يكن علّة تامّة.

آخر: لما ثبت أن الترجيح من غير مرجّح محال، وثبت أن العالم ممكن لسبق العدم عليه، نتج أنه لا بدّ له من موجد: فأما حال وجوده فيلزم تحصيل الحاصل وهو محال، أو حال عدمه فيكون الفاعل فيه مختار.

فائدة: قدرته عامّة لوجود العلّة فيما سواه وهو الإمكان، فإمّا ألاّ يقدر على شيءٍ وقد ثبت ضدّه، أو على البعض وهو ترجيح من غير مرجّح، أو على الجميع وهو المطلوب.

فصل: لمّا كانت الأفعال المحكّمة - وهي المطابقة للمقصود المتقنة وهي الحسنة - تدلّ على علم فاعلها، وكانت أفعال الباري تعالى في غاية الإحكام والاتقان، ثبت أنّه تعالى عالم.

آخر: لمّا ثبت أنّ الباري مختار، وأنّ المختار إنّما يفعل بواسطة القصد والداعي، وإنّما يكون إلى ما تصوّر ماهيّته، ثبت أنّه عالم.

فائدة: علمه عام لإمكان ما سواه، ولتساوي نسبة جميع المعلومات إلى الذات، وإلّا لزم ما تقدّم من المحال.

فصل: لمّا استحال صدور القدرة والعلم من غير الحيّ الموجود، وقد ثبت أنّه تعالى قادر عالم، ثبت أنّه حيّ موجود.

فائدة: لمّا ثبت أنّه تعالى عالم بكلّ معلوم، وكان من جملة معلوماته ما نسمعه ونبصره وندركه، سمّي بذلك سمیع بصیرٌ مُدرِك، وقد نطق القرآن بذلك، فيجب إثباته له.

فصل: لمّا تخصّصت أفعاله تعالى بأوقات مع تساويها، وكانت القدرة والعلم غير صالحين للتخصيص، فثبت أنّه مُريد وكاره، وهو عبارة عن علمه بما اشتمل عليه الفعل من المصلحة والمفسدة، فيحصل الداعي أو الصارف، وقد دلّ القرآن عليه بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

فصل: لمّا ثبت أنّه تعالى قادر على كلّ مقدوراته، قادر على إنشاء حروف وأصوات في بعض الأجسام تعبّر عن مراده تعالى سمّي بذلك متكلماً، وتفسير الأشاعرة لا يعقل، وقد نطق القرآن بإثبات الكلام وحدوثه، فيجب إثباته له.

فائدة: لَمَّا كان الكذب من صفات النقص، وكان النقص عليه تعالى مُحال، استحال عليه الكذب، فثبت أنه تعالى صادق .

فصل: كل ممكن مفتقر إلى غيره لاستحالة الترجيح من غير مرجح، وواجب الوجود ليس بمفتقر، وإلا لزم الدور والتسلسل، وهما باطلان.

مسألة: لَمَّا كان الجسم هو القابل للطول والعرض والعمق الذين هم الأبعاد الثلاثة، وكان الجسم مركباً: إمّا من الصورة والهيولى، أو من مختلفات الصور، أو من الأجزاء التي لا تتجزأ، وكلّ مركّب مفتقر إلى أجزائه التي يتركّب منها، وكلّ مفتقر ممكن، والباري تعالى قد ثبت أنه واجب، فثبت أنه ليس بجسم.

فائدة: لَمَّا كان العرض محتاجاً إلى الجسم في قوامه ومتأخّر عنه، والباري لا يسبقه غيره ولا يحتاج إلى غيره، ثبت أنه تعالى ليس بعرض.

مسألة: لَمَّا كان المركّب مفتقر إلى أجزائه كما ذكرنا، وكان الباري تعالى واجب الوجود، ثبت أنه غير مركّب.

مسألة: الاتّحاد باطل والمعقول منه صيرورة الشئيين شيئاً واحداً، ولَمَّا كان هذا غير متصوّر كان على الله تعالى محال.

مسألة: الحلول قيامٌ بوجودٍ بموجودٍ على سبيل التبعية بحيث يبطل وجود الثاني بوجود الأوّل، والباري تعالى لا يقوم بغيره فلا يتحد بغيره.

مسألة: الرؤية تحصل بتقلّب الحدقة نحو المرئي، ولا يحصل ذلك إلا في المقابل أو فيما هو في حكمه، ولا يتحقّق إلا في ذي الجهة، والباري تعالى ليس في جهة وإلا لزم سبقها عليه وحاجته إليها وتعدّد القدماء، والكلّ محال، فلا تعقل رؤية الباري، ولقوله تعالى لموسى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ النافية للأبد، ولقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ تمدح بنفي الرؤية.

مسألة: لَمَّا كانت الحاجة من لوازم الأجسام، وكان الباري ليس بجسم كما تقدّم، استحال عليه الحاجة.

مسألة: لو تعددت الآلهة لزم التركيب ممّا به الاشتراك وهو وجوب الوجود، وممّا به الامتياز وهو التشخيص، وكلّ مركّب ممكن لما تقدّم، والباري تعالى غير ممكن، فثبت أنّه واحد، وأيضاً التمانع مانع للآثنيّة، والسمع دليل قاطع.

مسألة: صفات الباري تعالى نفس ذاته ليست زائدة إلّا في الاعتبار، ومعاني الأشعريّة وأحوال البهشميّة غير معقولة، فيكفي في نفيها عدم تعقلها.

الركن الثاني: في العدل

وهو تنزيه الباري تعالى عن فعل ما لا يليق به.

فصل: هذا يتفرّع عن حكم العقل بحسن بعض الأشياء وقبيحها، ولما اعترف بقبح بعض الأشياء وحسن بعضها من، نفى الشرائع مثل حكماء الهند، وغيرهم من المُلحدة، ومن لا يعرف شرعاً، علم أنّهما عقلانيّات، والمخالف مكابر، وقد ادّعى بعضهم الضرورة في ذلك وليس ببعيد.

فصل: من الأفعال ما لا يوصف بزيادة على حدوثه كحركة الساهي والنائم، أو يوصف، فإمّا: أن يقتضي الوجود ويمنع من غيره فهو الواجب، أو لا فهو الندب. وإن اقتضى الترك ومنع فهو الحرام، وإلّا فالمكروه، وإن خيّر فأباحة، والأربعة من قسم الحسن والآخر قبيح.

مسألة: لما ثبت أنّ الباري تعالى غنيّ، وعالم بالغنى، وأنّه لا يفعل قبيحاً إلّا المحتاج أو الجاهل، ثبت أنّه تعالى لا يفعل القبيح ولا يخلّ بالواجب.

قاعدة: لما كان العبد يُمدح ويُذمّ على الأفعال، وكانت الجمادات لا توصف بذلك، ولا يحسن مخاطبتها، علم بذلك أنّ العبيد موجودون لأفعالهم، وقد ادّعى بعضهم الضرورة وأنّ الحيوانات العجماوات قد ركز هذا في مخيلتها وهو قريب.

الركن الثالث: في النبوة

وهي من النبأ وهو العلوّ، والإنباء وهو الإخبار، واصطلاحاً هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بواسطة من غير البشر، ولما اشتملت على منافع غريبة، وأمور عجيبة، مثل الدلالة على الأشياء المؤذيات، وكيفية شكر المنعم، وتفصيل الشرائع والجزئيات، علم حُسْنها بضرورة العقل.

فصل: لما كان الإنسان مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش وحده، بل لابدّ من نساج وحداد وغير ذلك من أرباب الصنایع، والاجتماع مظنة النزاع، فاحتاج الناس إلى شريعة يجتمعون عليها من شخص مميّز غير أبناء جنسه، [يأتي] بأمر خارق للعادة مطابق للدعوى مقرون بالتحدي في زمان التكليف، وهو المسمّى بالمعجز لعدم أولوية بعض الناس على بعض، وجب في حكمة الباري تعالى إرسال ذلك الشخص بتلك الشريعة.

فصل آخر: تقرّر في العقل أنّ اللطّف - هو ما يُقرّب من الطاعة و يُبعد عن المعصية ولم يكن له حظّ في التمكين - واجب، وثبت أنّ النبي ﷺ كذلك ثبت وجوب النبوة.

مسألة: العصمة هي أمرٌ باطن خفيّ يفعله الله بالمكلف بحيث يصير له داعٍ إلى الطاعة وصارف عن المعصية مع قدرته على ذلك، وكانت حاجة الخلق إلى النبي ﷺ وهو جواز الخطأ عليهم، وجبت عصمة النبيّ حذراً من التسلسل الذي تقدّم بطلانه.

مسألة: التكليف هو بعث من تجب طاعته على ما فيه مشقة ابتداءً بشرط الإعلام، ولما كانت أفعال الباري تعالى منزّهة عن العبث، وقد دلّ الكتاب العزيز عليه ويبيّن الغاية فيه، وجب تكليف العباد وإعلامهم به لينفي عنهم الضرر، إذ الفعل بغير غرض عبث.

مسألة: لما ظهر من مكّة رجلٌ يسمّى محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب، صلّى الله عليه، وظهر على يده أمور خارقة، للعادة وجب تصديقه وانقياد القلوب إليه، واتّباع شريعته وكونه ناسخاً لما قبله.

مسألة: قد ثبت صدقه ﷺ بالمعجز ونقل عنه متواتراً أنّه قال: «لا نبيّ بعدي»، وقد أخبر القرآن بذلك، فيجب تصديقه.

فصل: الإمام هو من يفعل الشيء لأجله، والإمامة رئاسة عامّة لشخص من الأشخاص في أمور الدّين والدنيا بحقّ النبابة، وشرائط اللّطف موجودة فيها، فإنّ الناس إذا كان لهم رئيس يرجعون إليه ويردّهم عن ظلمهم ويوصل كلّ حقّ إلى مستحقّه، كانوا أبعد عن الفساد، وأقرب إلى الصّلاح، وهذا هو اللّطف، وما كان كذلك يجب في حكمة الباري نصبه وتمييزه عن أبناء جنسه، ويجب على الخلق اتّباعه وامتنال أمره.

مسألة: لما كان الإمام قائماً مقام النبيّ، وكانت العصمة شرطاً في النبيّ، كذلك تكون شرطاً في الإمام.

فصل: عليّ هو الإمام بعد رسول الله ﷺ بلا فصل، لنفي العصمة في غيره إجماعاً، واشتراطها في الإمام كما تقدّم.

مسألة: لما كانت العصمة شرطاً في الإمام وهي من الأمور الباطنة، فلا تعلم إلّا بالنصّ، فوجب أن يكون منصوباً عليه، والنصّ هو إيراد كلام لا يحتمل غير ما فهم منه مثل: أنت الخليفة من بعدي، أنت الإمام بعدي.

مسألة: المعقول والمنقول دلّ على إمامة عليّ عليه السلام،

الأوّل: قبح تقديم المفضول على الفاضل، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

مسألة: الفضيلة تبعاً للفضائل، وأصول الفضائل مجموعة في عليّ عليه السلام مثل: الكرم والشجاعة والعدالة والعفة، وأصل الفضائل: إمّا بدنيّة مثل الزّهد والعبادة،

وإمّا نفسانيّة مثل العلم والذكاء، وإمّا خارجيّة كالنّسب ومصاحبة الأخبار، وقد كان عليّ عليه السلام جامعاً لجميع ذلك دون غيره.

وأما المنقول: فقلوه تعالى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ﴾، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾.

مسألة: الأخبار دلّت على إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام مثل: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي». ولقوله: «من كنت مولاه فعليّ مولاه». والأخبار في ذلك أكثر من أن تُحصى.

مسألة: فرق ما بين النبيّ والإمام من وجوه:
الأوّل: أنّ النبيّ هو الإنسان المخبر عن الله بغير واسطة من البشر، والإمام بواسطة من البشر.

الثاني: أنّ النبيّ أصل والإمام نائب عنه.

الثالث: نسبة الإمام إلى النبيّ كنسبة الرعيّة إلى الإمام.

الرابع: الإمام تجوز له التقيّة، بخلاف النبيّ فإنّه لا تجوز له التقيّة وإلّا لما ثبت حكم شرعيّ.

الخامس: أٌبيح للنبيّ أشياء: مثل نكاح ما زاد على أربع، وأخذ الماء من العطشان مع حاجته إليه، وتحريم المرأة إذا وقعت في خاطره على زوجها، وأن تنام عينه ولا ينام قلبه، وأن يرى من ورائه كما يرى أمامه بمعنى التحفّظ، وليس ذلك للإمام، وهنا فروق أخر تركناها خوف الإطالة.

مسألة: الإمام بعد عليّ ولده الحسن، ثمّ أخوه الحسين بن عليّ، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن عليّ الباقر، ثمّ جعفر بن محمّد الصادق، ثمّ موسى الكاظم، ثمّ عليّ الرضا، ثمّ محمّد بن عليّ الجواد، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي، ثمّ الحسن العسكري، ثمّ الحجة الخلف صاحب الزمان محمّد بن الحسن:

لنصّ كلّ إمامٍ منهم على من بعده.
ولقول النبي ﷺ: «الأئمة من قريش».
ولقوله ﷺ: «ولدي الحسن إمام ابن إمام أخو إمام، أبو أئمة تسعة تسعة قائلهم».
ولوجود الأدلة السابقة، ولعدم مساواة غيرهم لهم في زمانهم ممّن ادّعى فيه الخلافة.

مسألة: الخلف الصالح حيّ موجود، لوجوب نصب الإمام، وانحصار الإمامة في الاثني عشر، ولوجود الأخبار الدالة عليه عن النبي ﷺ وعن كلّ إمامٍ منهم، ولا استبعاد في طول عمره مع وجود قدرة الله تعالى، وقد عمّر من الأولياء مثل الخضر وفتى موسى ونوح وآدم ولقمان النسوري، ومن الأشقياء مثل الدجال وشدّاد بن عاد وفرعون وغيرهم ما لا يحصى .

مسألة: الغيبة لا يجوز أن تكون من الله لعدم فعل القبيح عليه، ولا من الإمام لعصمته، فما بقي إلّا : من الخلق لعدم متابعتهم ، أو لأمرٍ لا يطلع عليه إلّا علام الغيوب. وقد طوّّل الأصحاب في ذلك وليس هذا موضع ذكره.

الركن الرابع: في المعاد

لما كان الخلق غير عبث، وأنّه لا بدّ من غاية لوقوع أفعال الباري لغرضٍ صحيح، وتبيّن وجوب التكليف، فلا بدّ من عود الإنسان إلى دار يحسن فيها الجزاء، فيعمر بمقدار ما يكتسب في هذه كماله ثمّ يحوّل إلى تلك الدار.

مسألة: لما كان التكليف مشقّة، وأنّه لا بدّ من جزاء هو الثواب وهو النفع المستحقّ المقارن للتعظيم والإجلال، ثبت أنّه لا بدّ من إعادة المعدوم للمجازات على فعله.

مسألة: العوض هو النفع المستحقّ الخالي عن التعظيم والإجلال، وكلّ من

حصل له ألم يجب عوده ليستوفي حقه، فإن كان من الله كان زائداً على الألم، وإن كان من البشر كان بمقدار حقه.

مسألة: لما ثبت صدق النبي ﷺ وقد نقل عنه متواتراً: «ادّخرتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي». وقد اتفق المفسرون على أن قوله عز وجل: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ أن المراد به الشفاعة لمحمد، فعلم أن له شفاعته وليس هي تجلب النفع وإلا كنا نحن الشافعين فيه، فتكون في إسقاط المضار.

مسألة: المؤمن بعد فراق الدنيا:

إما مطيع أو عاصٍ، أو خلط عملاً صالحاً بعملٍ سيئ ولم يثب.
فالأول: مخلد في الجنة.

والثاني: يُجازى بقدر علمه إن لم يعف الله عنه، أو يستشفع فيه شافع ثم يرد إلى الجنة لأنها ثمن الإيمان.

والثالث: كذلك أيضاً إن لم يشفع فيه شافع.

مسألة: لما ثبت بدليل العقل أن دفع الضرر واجب عن النفس وجبت التوبة وهي الندم على المعصية والعزم على ترك المعاودة، وقد أمر في التنزيل بذلك بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً﴾ وهي مقبولة: إما وجوباً أو تفضلاً لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾.

مسألة: دلّ العقل والنقل على صدق الرسول، وقد أخبر بأحوال القيامة كالجنة والنار وإنطاق الجوارح وتطايير الكتب والصراط والميزان والثواب والعقاب، فيجب الجزم به، والعقل لم ينفه فتجب معرفته ومعرفة معانيه.

مسألة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان عقلاً وسمعاً على الأعيان، بعد معرفة كون المعروف معروفاً والمنكر منكراً إما بالاستدلال من أهله أو التقليد لأهله، وجواز التأثير وعدم الضرر والإقلاع.

نصيحة: ينبغي لطالب العلم التقوي بالله، وكثرة استشعار الخوف من الله، وصيانة العمر عن الضياع، والإخلاص في أقواله وأفعاله، وحسن الظن بالله تعالى، ولا يأمن من مكر الله، فإنّ الخوف والرجاء مقترنان إلّا عند الموت فيقدّم الرجاء. والنصيحة لخلقه، وحسن المعاشرة، وعدم الطمع في أموال الناس، وأن يعتقد في خاطره أنّ العباد مسخّرون لا نفع لهم إلّا بإرادة الله تعالى، وأنّ ما عنده من العلم إنّما هو نعمة من الله ساقها إليه فيجب عليه الشكر عليها وبذلها للناس. وصون العمر عن الضياع في غير ما يرضي الله تعالى بل وفي المباح فإنّه من الخسران. ومجاهدة النفس فإنّها عدوّ بين جنبيه، وترك الحقد والحسد والبخل بالعلم والجاه والمال، ومصاحبة الأشرار، وإذاعة الأسرار، وأذى الجار، وذكر أهل العلم بما يسقط منزلتهم، والاستصغار بخلق الله، و [حفظ] الغيبة لهم، والمحافظة على صلاة الفرض في أوقاتها والإتيان بجميع وجوه البرّ ولو من كلّ شيء يسير خصوصاً صلة الإخوان، والمزاورة في الله، وصلاة النوافل، والصوم المندوب بعد الواجب، ورياضة النفس بالعبادة وأسباب الرياضة، وكثرة ذكر الموت والقُدوم على باريه. وأمّا الخاتمة: ففي العبادات.....

